



## The Effectiveness of Implementing Quality Assurance Systems in Improving the Performance of Faculty Members in Yemeni Universities (Public and Private)

Dr. Salem Ahmed Muthanna Thabet <sup>1\*</sup>, Dr. manea Abdullah Ahmad Humran<sup>2</sup>, Ms. Aisha Ahmed Mohamed Abdulai <sup>3</sup>

<sup>1</sup> Department of Education and Psychology, Radfan University College, Lahj University, Lahj Governorate – Republic of Yemen

<sup>2</sup> Department of Education and Psychology, Radfan University College, Lahj University, Republic of Yemen-Aden Governorate-Al-Tawahi City

<sup>3</sup> Department of Educational Sciences, Libyan Academy for Graduate Studies – Misrata, Libya

### فاعلية تطبيق نظم ضمان الجودة في تحسين أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات اليمنية (الحكومية، الخاصة)

د. سالم أحمد مثنى ثابت <sup>1\*</sup>، د. مانع عبدالله أحمد حمران <sup>2</sup>، عائشة أحمد محمد عبد العالي <sup>3</sup>  
<sup>1</sup> قسم التربية وعلم النفس، كلية ردفان الجامعية، جامعة لحج، محافظة لحج – جمهورية اليمن.  
<sup>2</sup> قسم التربية وعلم النفس، كلية ردفان الجامعية، جامعة لحج، محافظة عدن، مدينة التواهي - جمهورية اليمن  
<sup>3</sup> قسم العلوم التربوية، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا – مصراتة، ليبيا.

\*Corresponding author: [d.salem1971@gmail.com](mailto:d.salem1971@gmail.com)

Received: August 15, 2025

Accepted: October 07, 2025

Published: October 27, 2025

#### Abstract

This study aims to identify the effectiveness of quality assurance systems in improving the performance of faculty members at Yemeni public and private universities. The researchers employed a descriptive-analytical approach, and data were collected from a sample of 220 faculty members representing four Yemeni universities (two public and two private) during the 2024/2025 academic year. questionnaire consisting of 35 items distributed across five dimensions was used. The validity of the instrument was verified through face and expert validity, and its reliability was confirmed with a Cronbach's Alpha coefficient of 0.87. The results revealed a intermediate level of system effectiveness (3.41). No statistically significant differences were found at the 0.05 level attributed to gender or academic rank, while statistically significant differences appeared concerning the type of university in the domain of university leadership, favoring private universities. The study recommended strengthening the implementation of quality assurance systems in public universities and intensifying continuous training programs.

**Keywords:** Quality Assurance Systems, Faculty Members, Yemeni Universities, Higher Education.

## الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على فاعلية نظم ضمان الجودة في تحسين أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة. استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي، وجمعت البيانات من عينة قوامها (220) عضواً هيئة تدريس من أربع جامعات يمنية (حكومتان، وخاصتان) خلال العام الجامعي 2024/2025م، باستخدام استبانة مكونة من (35) فقرة موزعة على خمسة محاور. تم التحقق من صدق الأداة (صدق ظاهري، وصدق المحكمين) وثباتها (معامل كرونباخ ألفا = 0.87). أظهرت النتائج مستوى متوسطاً لفاعلية النظم (3.41)، لم تظهر الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، تعزى لمتغير الجنس والرتبة الأكاديمية، بينما كانت الفروق دالة إحصائياً تعزى لمتغير نوع الجامعة في مجال دور قيادة الجامعة وكانت الفروق لصالح الجامعات الخاصة. أوصت الدراسة بتعزيز تطبيق نظم الجودة في الجامعات الحكومية وتكثيف برامج التدريب المستمر.

**الكلمات المفتاحية:** نظم ضمان الجودة، أعضاء هيئة التدريس، الجامعات اليمنية، التعليم العالي

## المقدمة

يواجه التعليم العالي في اليمن تحديات جسيمة متعددة الأبعاد، تفاقمت بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة التي تشهدها البلاد منذ سنوات. هذه التحديات - من شح التمويل، وضعف البنية التحتية، إلى نزوح الكفاءات الأكاديمية - تهدد استقرار المؤسسات التعليمية وجودة مخرجاتها بشكل غير مسبوق (World Bank, 2020). وفي قلب هذا النظام الأكاديمي، يتبوأ عضو هيئة التدريس دوراً محورياً في نقل المعرفة، وإنتاج الدراسة العلمي، وخدمة المجتمع. في ظل تحديات التغير السريع في معايير الجودة وضغوط الاعتماد الأكاديمي، ظهرت نظم ضمان الجودة كآلية لضبط الأداء وتحقيق التطوير المستمر (Shah & Brennan, 2013). وقد برزت أهمية هذه النظم في العقود الأخيرة كجزء من الحوكمة الرشيدة في مؤسسات التعليم العالي، إذ لم تعد جودة التعليم مسؤولية فردية بل أصبحت مسؤولية مؤسسية تُنظَّم عبر استراتيجيات واضحة وخطط تنفيذية تهدف إلى التحسين المستمر (UNESCO, 2015).

في السياق اليمني، شرعت بعض الجامعات (حكومية، وخاصة) في تطبيق معايير ضمان الجودة من خلال إنشاء مراكز داخلية للجودة، وإعداد تقارير تقييم ذاتي، وتدريب الكادر الأكاديمي كوسيلة رئيسة لتحسين أدائها وتجويد مخرجاتها. إلا أن مدى فاعليتها الحقيقية في تطوير وتحسين الممارسات المهنية لأعضاء هيئة التدريس يظل محل شك وتساؤل كبيرين (السالمي، 2017؛ عليان، 2016)، لا سيما في ظل التفاوت بين الجامعات الحكومية والخاصة من حيث الإمكانيات والتنظيم والالتزام.

تشير تقارير أولية ودراسات محلية محدودة إلى وجود فجوة واسعة بين النظم المعتمدة رسمياً والممارسات الفعلية على الأرض، وغياب ثقافة الجودة المؤسسية، وضعف تأثير أنشطة الجودة على تطوير أداء التدريس والتقييم والدراسة العلمي (الهيتمي، 2020).

لذا، تتجلى أهمية هذا الدراسة في سعيه إلى تقييم فاعلية نظم ضمان الجودة المطبقة في الجامعات اليمنية، وتحديد مدى إسهامها في رفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس على المستويات المهنية والإدارية. كما يسعى إلى الكشف عن أبرز التحديات التي تواجه هذه النظم، مع تقديم توصيات من شأنها دعم مسار التحسين المستمر لجودة التعليم الجامعي في اليمن. ويهدف هذا الدراسة إلى سد هذه الفجوة المعرفية والعملية من خلال تقييم شمولي لفاعلية نظم ضمان الجودة القائمة.

## مشكلة الدراسة وأسئلته:

تتمثل مشكلة الدراسة في تقييم فاعلية نظم ضمان الجودة في تحسين أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات اليمنية (الحكومية والخاصة). وتتنحصر مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما مدى تطبيق نظم ضمان الجودة في الجامعات اليمنية؟
2. ما الجوانب التي تأثرت بشكل واضح في أداء أعضاء هيئة التدريس نتيجة تطبيق نظم الجودة؟
3. ما أبرز التحديات التي تواجه تطبيق نظم ضمان الجودة في الجامعات اليمنية؟
4. ما دور قيادة الجامعات الحكومية والخاصة في دعم تطبيق نظم الجودة؟
5. ما المقترحات الممكنة لتطوير نظم ضمان الجودة الجامعية في اليمن؟
6. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في فاعلية وكفاءة تطبيق نظم الجودة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تبعاً لمتغيرات (نوع الجامعة، الرتبة العلمية، الجنس)؟

## فروض الدراسة

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الفاعلية والكفاءة لتطبيق نظم الجودة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تبعاً لمتغير نوع الجامعة.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الفاعلية والكفاءة لتطبيق نظم الجودة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تبعاً لمتغير الرتبة العلمية.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الفاعلية والكفاءة لتطبيق نظم الجودة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تبعاً لمتغير الجنس.

#### أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تقويم مدى تطبيق نظم ضمان الجودة المعتمدة في الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة.
2. دراسة أثر تطبيق نظم الجودة في تحسين أداء أعضاء هيئة التدريس أكاديمياً وبحثياً ومهنياً.
3. تسليط الضوء على دور قيادات الجامعات اليمنية (الحكومية، والخاصة) في تطبيق نظم الجودة .
4. التعرف على أبرز التحديات التي تواجه تطبيق نظم ضمان الجودة في التعليم الجامعي اليمني.
5. اقتراح آليات عملية وفاعلة لتطبيق نظم الجودة وتحسين الأداء الأكاديمي.
6. الكشف عن الفروق بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس لمستوى فاعلية تطبيق نظم الجودة، تبعاً لمتغيرات الدراسة (نوع الجامعة، الرتبة العلمية، الجنس)؟

#### أهمية الدراسة

النظرية:

- سد فجوة في الأدبيات حول أنظمة تقييم أعضاء هيئة التدريس في السياق اليمني.
- تطوير الإطار النظري لمعايير التقييم المتوافقة مع نماذج الجودة.
- استكشاف إمكانية تطبيق تقنيات تحليلية متقدمة في هذا المجال محلياً.

العملية:

- تقديم أداة عملية (إطار مقترح) للجامعات اليمنية لتحسين تقييم أعضاء هيئة التدريس.
- المساهمة في رفع كفاءة وفعالية أعضاء هيئة التدريس.
- تعزيز ثقافة الجودة والتحسين المستمر داخل المؤسسات التعليمية.
- توفير بيانات موضوعية لدعم قرارات الترقّيات والمكافآت والتطوير المهني.
- دعم جهود ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في اليمن.

#### حدود الدراسة

- الحدود البشرية: أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية والخاصة المحددة.
- الحدود الزمانية: العام الجامعي 2024/2025م.
- الحدود المكانية: جامعتي عدن ولحج (حكومية)، وجامعتي العلوم والتكنولوجيا وخليج عدن الدولية (خاصة).
- الحدود الموضوعية: تقتصر على نظم ضمان الجودة وأثرها على أداء أعضاء هيئة التدريس كما يدركونه.

#### تعريف مصطلحات الدراسة

وردت تعريفات عديدة للجودة، أبرزها: تعريف الجفان: "مدى ملائمة المنتج للاستعمال".  
 فمعيار الحكم لدى الجفان هو مدى ملائمة المنتج للاستعمال بغض النظر عن وضع وحالة المنتج.  
 كما وعُرفت الجودة على أنها: "مدى المطابقة مع المتطلبات".  
 تعريف المواصفة الدولية للجودة، (ISO 9000 , 2000) "درجة تلبية مجموعة الخصائص الموروثة في المنتج لمتطلبات العميل".  
 يعرف ضمان الجودة (Quality Assurance): بأنه مؤشرات محددة تعكس المدخلات اللازمة لتحقيق المخرجات المرجوة من خلال استيفاء متطلبات الترخيص والاعتماد المطلوبة (Materu & Righetti, 2010).  
 نظم ضمان الجودة (Quality Assurance Systems): هي مجموعة من السياسات والعمليات والإجراءات والهيكل التنظيمية المنهجية والمستدامة التي تتبناها مؤسسات التعليم العالي لضمان تحقيق المعايير الأكاديمية المقررة محلياً ودولياً، والتحقق من فاعلية عملياتها (التعليمية، والدراسية، والإدارية)، والسعي بشكل مستمر لتحسينها، بما يضمن جودة المخرجات ويبث الثقة في نفوس أصحاب المصلحة (Quality Assurance Agency, 2020).  
 التعريف الإجرائي: يقصد بها درجة توافر وتطبيق الإجراءات والآليات المحددة في استبانة الدراسة، والتي تقيسها من خلال خمسة محاور هي: مدى تطبيق معايير ضمان الجودة، وتأثيرها على أداء عضو هيئة التدريس، والتحديات التي تواجه

تطبيقها، ودور قيادات الجامعة في دعمها، والمقترحات لتحسينها. ويتم قياسها كمياً من خلال متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة ذات الصلة.

**كفاءة الأداء الأكاديمي (Academic Performance Efficiency):** هي قدرة عضو هيئة التدريس على تنفيذ مهامه التدريسية (التخطيط، التنفيذ، التقويم) والدراسية (إنتاج ونشر المعرفة) ومهام خدمة المجتمع والبيئة بفاعلية وإنتاجية عالية، مستخدماً الموارد المتاحة (الوقت، الجهد، التكنولوجيا) بشكل أمثل لتحقيق الأهداف التعليمية والتعلمية المطلوبة وفقاً لمعايير الجودة المتعارف عليها (عبدالرحمن، 2021).

**التعريف الإجرائي:** يقصد بها مستوى الإنجاز والفاعلية في أداء المهام الأكاديمية كما يدركه عضو هيئة التدريس نفسه في سياق تطبيق نظم ضمان الجودة. ويتم قياسها عملياً من خلال المحور الثاني من استبانة الدراسة (فاعلية تطبيق نظم الجودة على أداء أعضاء هيئة التدريس) والمكون من (7) فقرات تقيس الجوانب المهنية والأكاديمية والإدارية لأدائه.

**الجامعات الحكومية (Public Universities):** هي مؤسسات التعليم العالي التي تملكها وتديرها الدولة (الجمهورية اليمنية) بشكل أساسي، وتخضع لإشراف وزارة التعليم العالي والدراسة العلمي مباشرة، ويعتمد تمويلها بشكل رئيسي على الاعتمادات المالية المدرجة في الميزانية العامة للدولة، وتقدم خدماتها التعليمية غالباً برسوم رمزية (World Bank, 2020).

• **التعريف الإجرائي:** تمثلها في هذا الدراسة جامعتا عدن ولحج، اللتان تم اختيارهما كعينة للدراسة لتمثيل هذا النوع من الجامعات اليمنية.

**الجامعات الخاصة (Private Universities):** هي مؤسسات التعليم العالي التي تملكها وتديرها جهات غير حكومية (أفراد، شركات، مؤسسات أهلية) بترخيص من الدولة، وتخضع لترخيص وإشراف وزارة التعليم العالي والدراسة العلمي، وتعتمد في تمويلها وتغطية نفقاتها التشغيلية والتطويرية بشكل أساسي على الرسوم الدراسية التي يدفعها الطلاب والاستثمارات الخاصة (UNESCO, 2015).

**التعريف الإجرائي:** تمثلها في هذا الدراسة جامعتا العلوم والتكنولوجيا وخليج عدن الدولية، اللتان تم اختيارهما كعينة للدراسة لتمثيل هذا النوع من الجامعات اليمنية.

**عضو هيئة التدريس (Faculty Member):** هو كل من يشغل وظيفة أكاديمية تدريسية في إحدى كليات أو معاهد الجامعة، ويحمل رتبة أكاديمية معتمدة (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد، محاضر)، وتتمثل مهامه الأساسية في التدريس، والإشراف على الطلاب، وإجراء البحوث العلمية، والمشاركة في خدمة المجتمع والأنشطة الجامعية (Dalrymple, & Srikanthan, 2007).

**التعريف الإجرائي:** يقصد به كل فرد من أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم (220) عضواً، ممن يشغلون الوظائف الأكاديمية المذكورة في التعريف الاصطلاحي في الجامعات الأربع المحددة (عدن، لحج، العلوم والتكنولوجيا، خليج عدن) خلال العام الجامعي 2025/2024م.

## الإطار النظري

يشهد التعليم العالي في عالم اليوم تحولاً جوهرياً، لم تعد فيه الجودة ترفاً بل أصبحت ضرورة حتمية لمواجهة تحديات العولمة والمنافسة واشتراطات الاعتماد الأكاديمي. وفي هذا السياق، برزت نظم ضمان الجودة (Quality Assurance Systems) كآلية مؤسسية حيوية لضمان تحقيق المعايير الأكاديمية والارتقاء المستمر بمستوى الأداء. يمكن تعريف ضمان الجودة في التعليم العالي بأنه "جميع السياسات والعمليات والإجراءات المنظمة التي تهدف إلى ضمان الثقة بأن المعايير والعتبات الأكاديمية المطلوبة يتم الحفاظ عليها وتعزيزها" (Green, 2010, p15 & Harvey). وهذا التعريف يشير إلى الطبيعة الشمولية والاستباقية لنظم الجودة، التي تتحول من كونها رقابة لاحقة إلى فلسفة إدارية متكاملة للتحسين المستمر.

لا يقتصر دور نظم ضمان الجودة على الرقابة فحسب، بل يتعداه إلى كونه أداة تطوير استراتيجية. فكما أشار (Srikanthan, 2007 & Dalrymple, 2007)، ترتبط فاعلية هذه النظم بشكل وثيق بتحسين الأداء المؤسسي والفردية على حد سواء، حيث يُعد عضو هيئة التدريس حجر الزاوية في هذه المعادلة. فنجاح المؤسسة التعليمية مرهون بتمكن كوادرها الأكاديمية وقدرتها على الابتكار. وتؤكد الأدبيات أن النظم الأكثر فاعلية هي تلك التي تتبنى نهجاً تطويرياً يركز على التطوير المهني المستمر وتقديم تغذية راجعة بناءة، بدلاً من النظم التقليدية التي تركز فقط على المحاسبة والرقابة (Jones, 2021 & Smith). وقد أصبح الاهتمام بتطبيق هذه النظم مطلباً استراتيجياً يهدف إلى رفع مستوى كفاءة الأداء وضمان تحقيق المخرجات التعليمية لمعايير الاعتماد الأكاديمي المحلية والإقليمية والدولية. ويُنظر إلى نظم الجودة باعتبارها إطاراً مؤسسياً متكاملاً يُعنى بتحسين العملية التعليمية من خلال وضع السياسات والإجراءات والمعايير التي تكفل الاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة واحتياجات سوق العمل (العتيبي، 2019؛ الجبوري، 2020).

وفي السياق اليمني، تواجه الجامعات العديد من التحديات في تطبيق نظم ضمان الجودة، نتيجة الظروف الاقتصادية والإدارية والبنية التحتية، الأمر الذي جعل مسألة تقييم فاعلية هذه النظم ضرورة علمية وعملية في آن واحد. ومن هذا المنطلق جاء الاهتمام بتسليط الضوء على مجموعة من المجالات الرئيسة التي يُتوقع أن تكشف عن مستوى تطبيق الجودة في الجامعات اليمنية، وتسهم في تشخيص أوجه القوة والقصور واقتراح السبل الكفيلة بتحسينها.

وانطلاقاً من مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، يمكن حصر هذه المجالات في خمسة محاور أساسية، وسوف نتناول كل محور على حدة، مع الاستناد إلى ما ورد في الدراسات النظرية والتجريبية ذات الصلة:

### 1. مدى تطبيق توفر نظم الجودة

يمثل مدى تطبيق نظم ضمان الجودة المؤشر الأول على جدية الجامعات في الالتزام بمعايير الاعتماد الأكاديمي، حيث يشمل هذا التطبيق وجود سياسات واضحة، وأدلة إجرائية، ووحدات مختصة بمتابعة الجودة على مستوى الكليات والأقسام. وقد بينت دراسات عدة أن واقع التطبيق في الجامعات العربية يتسم بالتفاوت بين، حيث تكتفي بعض الجامعات بتبني الجودة شكلياً دون تفعيل حقيقي للآليات والإجراءات اللازمة (عبدالرحمن، 2018؛ مراد، 2021). وفي السياق اليمني يواجه تطبيق هذه النظم تحديات استثنائية تفاقم بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد، حيث انعكست محدودية الموارد وضعف البنية المؤسسية سلباً على مستوى التطبيق. ورغم ذلك، فقد شهد منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة جهوداً ملموسة، تمثلت في أنشأت بعض الجامعات الحكومية مراكز متخصصة للجودة.

### 2. فاعلية تطبيق نظم الجودة في تحسين أداء أعضاء هيئة التدريس

يرتبط نجاح نظم الجودة بشكل مباشر بفاعليتها في تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس، وذلك من خلال التدريب المستمر، وتحفيز الدراسة العلمي، وتبني استراتيجيات تدريس حديثة. وقد أوضحت دراسات (السالمي، 2020؛ زيدان، 2022) بأن تطبيق الجودة يساهم في رفع مستوى الأداء التدريسي والدراسي متى ما توفرت البيئة الداعمة. وفي السياق اليمني، شكل ضعف الحوافز وقلة فرص التدريب عائقاً أمام تحقيق هذا الهدف، وقد أوضحت دراسة الهمداني (2016) إلى أن تطبيق نظم الجودة ساهم بشكل معتدل في تحسين بعض جوانب الأداء الأكاديمي، خصوصاً في تطوير المقررات الدراسية ورفع مستوى التفاعل مع الطلاب. ومع ذلك، هناك ضعف في التدريب المستمر للكوادر، مما يقلل من الأثر الكامل للنظم على الأداء.

### 3. التحديات التي تواجه تطبيق نظم ضمان الجودة

تتعدد التحديات التي تواجه تطبيق نظم ضمان الجودة في الجامعات اليمنية، وتشمل: ضعف التمويل، وقلة الكوادر المدربة، ومحدودية البنية التحتية، إضافة إلى ضعف ثقافة الجودة لدى بعض أعضاء هيئة التدريس والإداريين. وتشير الأدبيات إلى أن هذه التحديات ليست حكرًا على اليمن بل تواجهها العديد من الجامعات في الدول النامية (الشيخ، 2019؛ يوسف، 2020).

ومن أبرز التحديات التي رصدتها الدراسة الحالية:

- ضعف الوعي بأهمية ضمان الجودة لدى بعض أعضاء هيئة التدريس.
- نقص الموارد المادية والبشرية، مثل المختبرات والتجهيزات التكنولوجية.
- نقص الكوادر المؤهلة في مجال الجودة والاعتماد الأكاديمي.
- غياب مؤشرات الأداء الدقيقة لمتابعة أعضاء هيئة التدريس.
- المقاومة المؤسسية والثقافية تجاه التغيير.
- التمويل المحدود وعدم انتظام التقييم الخارجي.

### 4. دور القيادات الجامعية في دعم تطبيق نظم ضمان الجودة

تُعد القيادات الجامعية حجر الزاوية في ترسيخ ثقافة الجودة، إذ يقع على عاتقها وضع الرؤية الاستراتيجية، وتوفير الموارد، وتبني سياسات التحفيز والمتابعة. وقد أكدت دراسات (حسن، 2017؛ الكندي، 2021) أن دعم القيادات الجامعية يمثل عاملاً حاسماً في نجاح نظم الجودة، في حين أن غياب هذا الدعم يؤدي إلى ضعف الفاعلية وتراجع الالتزام على مستوى الكليات والأقسام.

وأظهرت الدراسة الحالية أن الجامعات التي تتمتع بقيادات جامعية نشطة وملتزمة بالجودة سجلت تحسناً واضحاً في الأداء الأكاديمي والإداري. القيادات الفاعلة توفر الدعم الفني، الموارد، وتضع مؤشرات الأداء وتتابع تنفيذها بانتظام، مما يساهم في ترسيخ ثقافة الجودة (الحضرمي، 2018).

### 5. مقترحات تحسين نظم ضمان الجودة

استناداً إلى نتائج الدراسة الحالية نورد أبرز المقترحات التي تساهم في تحسين نظم ضمان الجودة في الجامعات اليمنية فيما يلي:

- تكثيف ورش العمل التدريبية في مجال الجودة لأعضاء هيئة التدريس.
- تفعيل مكاتب ضمان الجودة بالكليات وتوفير الكوادر المتخصصة.
- تطوير نظام حوافز لتشجيع الالتزام بمعايير الجودة.
- تحسين البنية التحتية والمصادر التعليمية.



- وضع مؤشرات أداء دقيقة وقابلة للقياس للكوادر الأكاديمية.
- تفعيل الاعتماد الأكاديمي الخارجي لضمان الموضوعية.
- إشراك الطلبة في تقييم جودة العملية التعليمية.
- كذلك أوصت دراسات (حمدان، 2018 ؛ جابر، 2021) بضرورة تبني شركات مع مؤسسات اعتماد إقليمية ودولية لتبادل الخبرات وتبني أفضل الممارسات.

### دراسات سابقة

في إطار سد الفجوة البحثية حول فاعلية تطبيق نظم ضمان الجودة في البيئة اليمنية، تستعرض هذه الدراسة عدداً من البحوث السابقة ذات الصلة، سواء في السياق اليمني أو العربي أو العالمي، وذلك على النحو التالي:

اجرى مرعي، وعساف (2025): دراسة هدفت إلى تقييم مدى فاعلية نظم تقييم الأداء المستخدمة لتحسين أداء أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي الحكومية الفلسطينية. اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي وطبقا استبانة مكونة من أربعة محاور: الأداء التدريسي، الأداء البحثي، خدمة المؤسسة، وخدمة المجتمع. وأظهرت النتائج وجود عدد من جوانب الضعف، أبرزها الاعتماد الكبير على التقييم الكمي على حساب التقييم النوعي، وعدم مراعاة الفروق بين التخصصات الأكاديمية المختلفة، بالإضافة إلى عدم التركيز الكافي على معايير الابتكار والمشاركة المجتمعية الفاعلة. وبناءً على هذه النتائج، أوصى الباحثان بعدد من الإجراءات التطويرية، منها: تعزيز آليات التقييم النوعي، وإدخال نظم تقييم متعددة المصادر، وإدراج معايير جديدة تتعلق بالابتكار والتطوير المهني المستمر.

وسعت دراسة السبيعي (2024): إلى الكشف عن أثر استخدام نظم التعليم الإلكتروني على تحسين جودة التعليم في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وطُبقت أداة الدراسة على عينة مكونة من (130) عضو هيئة تدريس. وأشارت النتائج إلى وجود مستوى مرتفع من حيث استخدام نظم التعليم الإلكتروني وأثره الإيجابي في تحسين جودة التعليم بشكل عام. وجاء تحسن أداء عضو هيئة التدريس نفسه في المرتبة الأولى بين مجالات التحسن، يليه معيار تطوير المقرر الدراسي، ثم معايير إدارة الجامعة، في حين جاء معيار أداء الطلبة في الترتيب الأخير. كما كشفت النتائج عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة تعزى لمتغيري الجنس وسنوات الخبرة.

وإجى ريجاسا (Regassa, 2024): دراسة هدفت إلى مقارنة ممارسات ضمان الجودة المطبقة في مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة، من خلال دراسة أوجه التشابه والاختلاف بين هذين القطاعين. اقتصرَت الدراسة على سبع جامعات عامة وخاصة معترف بها من قبل هيئة التعليم والتدريب ووزارة التعليم، وتقع ضمن منطقة أديس أبابا الإدارية. اعتمدت هذه الدراسة تصميمًا بحثيًا يعتمد بشكل أساسي على البيانات الكمية المنتقاة من خلال الاستبيان. أشارت النتائج إلى أن مؤسسات التعليم العالي الخاصة تمتلك هيكل ضمان جودة أوضح وتواصلًا أكثر فعالية، بما يتماشى مع الأهداف المؤسسية، بينما غالبًا ما تقتصر مؤسسات التعليم العالي العامة إلى أطر شاملة لضمان الجودة في المستويات الأدنى.. وأوصت الدراسة بضرورة قيام المؤسسات الحكومية بتطوير أطر شاملة لضمان الجودة، وتعزيز ممارسات ضمان الجودة.

وإجى المرزوقي دراسة (2022): ركزت على قياس أثر تطبيق معايير الجودة على أداء أعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء (حكومية). وتوصلت النتائج إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لتطبيق معايير الجودة على أداء أعضاء هيئة التدريس، وكان هذا الأثر أكثر وضوحاً في مجالي التخطيط للتدريس وتقييم الطلاب. وتُعد هذه الدراسة ذات قيمة لتركيزها على السياق اليمني، إلا أن أحد قيودها الرئيسية يتمثل في إقتصارها على جامعة حكومية واحدة فقط، مما يحد من إمكانية تعميم نتائجها على جميع الجامعات اليمنية، وخاصة الجامعات الخاصة.

بينما كشفت دراسة الغامدي (2021): عن "دور نظم ضمان الجودة في تطوير الأداء الأكاديمي في الجامعات السعودية" من خلال منظور فريد هو تصورات القيادات الأكاديمية. وأشارت النتائج إلى أن نظم الجودة ساهمت بشكل كبير وملحوس في تطوير الأداء الأكاديمي بشكل عام. ومع ذلك، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز برامج التدريب والتأهيل لأعضاء هيئة التدريس على مفاهيم الجودة، والعمل على تبسيط الإجراءات البيروقراطية المصاحبة للتطبيق لزيادة فاعليتها. وتكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها لرأي صناع القرار، بينما تركز الدراسة الحالية على فئة الممارسين الفعليين (أعضاء هيئة التدريس) مما يوفر منظوراً مكملًا ومهماً.

كذلك أجرى البطري دراسة (2020): هدفت إلى التعرف على المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير الجودة الشاملة في جامعة صعدة (يمينية)، وقياس درجة هذه المعوقات في المجالات المادية والمالية والإدارية وتلك المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس. باستخدام المنهج الوصفي المسحي، وُزعت استبانة على عينة شملت جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعة (54 فرداً). أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي العام لجميع مجالات المعوقات كان مرتفعاً (4.11 من 5). وحصلت المعوقات المادية على أعلى متوسط (4.53) تلتها المعوقات المالية (4.50)، بينما جاءت المعوقات الإدارية والتنظيمية في المرتبة الثالثة (3.82) وأخيراً المعوقات المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس (3.62). كما كشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة

إحصائية في مجال المعوقات الإدارية تعزى لمتغير الجنس لصالح الذكور، ولمتغير المؤهل العلمي لصالح حملة الدكتوراه والماجستير.

وأجرى اياز ورمضان (Ayaz & Ramzan 2020): دراسة بهدف رصد ممارسات ضمان الجودة المُعتمدة في معاهد التعليم العالي التابعة للقطاعين العام والخاص في بنجاب، باكستان. بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس (156) عضواً (ذكوراً وإناثاً) في الأقسام الأربعة المختارة والذين يُشكلون مجتمع الدراسة المُستهدف في 10 جامعات (5 منها حكومية و5 منها خاصة)، وقد تم التحقق من صحة الأداة التي صُممت ذاتياً من خلال آراء الخبراء والاختبار التجريبي. كما تم قياس استجابات أعضاء هيئة التدريس باستخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسط والانحرافات المعيارية. وخلصت الدراسة إلى أن ممارسات ضمان الجودة فيما يتعلق ببيئة التعلم الجيدة، وجودة مخرجات التعلم، وجودة المحتوى، تُسهم في توفير بيئة تعليمية مثلى. ولم يُعثر على أي فرق جوهري بين المؤسسات في جميع ممارسات ضمان الجودة التي نوقشت في الدراسة. وأوصي بتطبيق ممارسات الدول الأخرى عملياً على نطاق ضيق أولاً، ثم على نطاق واسع.

أما دراسة العامري (2015): فقد سعت إلى تشخيص معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة صنعاء. وغطت الاستبانة ستة مجالات هي: معوقات قيادية، إدارية وتنظيمية، تتعلق بالبرامج والمقررات، بالدراسة العلمي، بخدمة المجتمع، وبالبنية التحتية. طبقت الدراسة على عينة من القيادات الأكاديمية الوسطى (العمداء ووكلائهم ورؤساء الأقسام). وأظهرت النتائج أن درجة الإعاقة كانت "مرتفعة جداً" في جميع المجالات. ولم تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات أفراد العينة تعزى لمتغيرات نوع الكلية، المسمى الوظيفي، الرتبة الأكاديمية، الدرجة العلمية، أو سنوات الخبرة.

#### تعليق عام على الدراسات السابقة:

قدمت الدراسات السابقة صورة واضحة عن واقع تطبيق الجودة في مختلف البيئات؛ الدولية والعربية واليمينية. فهي مجتمعة تؤكد على:

- وجود علاقة إيجابية بين تطبيق نظم ضمان الجودة وتحسين الأداء الأكاديمي بمختلف جوانبه.
- وجود فجوة تطبيقية واسعة بين السياسات الموضوعية والممارسات الفعلية على أرض الواقع.
- مواجهة تطبيق هذه النظم لـ تحديات هيكلية مشتركة (مالية، إدارية، بشرية) تتفاقم في البيئة اليمينية بسبب الظروف الاستثنائية.
- وجود تفاوت محتمل في درجة التطبيق والفاعلية بين الجامعات الحكومية والخاصة بسبب اختلاف البيئة التنظيمية والدوافع. ومع ذلك يلاحظ وجود نقص في الدراسات الشمولية التي تقوم بـ تقويم ميداني مباشر لفاعلية نظم ضمان الجودة في تحسين أداء عضو هيئة التدريس بشكل خاص في اليمن، مع إجراء مقارنة منهجية بين الجامعات الحكومية والخاصة، وفحص تأثير متغيرات ديموغرافية رئيسية مثل نوع الجامعة والرتبة العلمية. لذلك يسعى هذا الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال تحقيق ذلك، مما يسهم في إثراء المعرفة العلمية توصيات عملية مستندة إلى بيانات ميدانية موثوقة.

#### منهجية الدراسة وإجراءاتها

**منهج الدراسة:** اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج العلمي الأكثر مناسب لطبيعة ومنهج الدراسة الحالية والأهداف التي تسعى لتحقيقها.

#### مجتمع وعينة الدراسة:

- **مجتمع الدراسة:** يتألف مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في أربع جامعات يمنية منها: جامعتان حكوميتان (عدن، لحج)، وجامعتان خاصتان (خليج عدن، العلوم والتكنولوجيا) للعام الجامعي 2025/2024، و البالغ عددهم (2240) عضواً /عضوة هيئة تدريس، وذلك وفقاً للإحصائيات الرسمية للإدارات العامة للشؤون التعليمية للأربع الجامعات.

- **عينة الدراسة:** لضمان تمثيل جميع الفئات الأكاديمية والتخصصات المختلفة (علوم إنسانية، علوم تطبيقية، طبية، هندسية) مع مراعات التوزيع الجغرافي والنوعي (حكومي/خاص)، تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية الطبقية، حيث بلغ حجم العينة النهائية (220) عضو هيئة تدريس يتوزعون في أربع جامعات يمنية تمثل: جامعتي (لحج، عدن) الحكومية، وجامعتي (العلوم والتكنولوجيا، خليج عدن) الخاصة، وهي ما تمثل نسبة (10%) من المجتمع الكلي تضمن إمكانية تعميم النتائج، والجدول (1) يوضح توزيع العينة.

جدول ( 1 ) يبين توزيع العينة حسب متغيرات الدراسة

الإجمالي		المؤهل			الجنس		الجامعة	
		دكتوراه	ماجستير	بكالوريوس	إناث	ذكور		
172	119	68	20	31	48	71	جامعة عدن	حكومية
	53	23	8	31	15	38	جامعة لحج	
48	16	7	3	6	4	12	جامعة خليج عدن	خاصة
	32	16	7	9	11	21	العلوم والتكنولوجيا	
220		312	38	95	78	142	الإجمالي	

يتبين من الجدول (1) أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة وفقاً لخصائصها؛ كانت لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية بنسبة 78% وفقاً لخاصية نوع الجامعة، 22% يمثلون الجامعات الخاصة، وفقاً لخاصية الجنس كانت أعلى نسبة للذكور بـ 65%، و 35% للإناث، وفقاً لخاصية المؤهل كانت أعلى نسبة لحملة الدكتوراه بنسبة 56%، يليهم الحاصلين على البكالوريوس بنسبة 27%، بينما كانت أقل نسبة للحاصلين على الماجستير 17%، حيث شملت العينة مستويات المتغيرات المستقلة بنسب مكافئة لخصائص مجتمع الدراسة.

#### أدوات الدراسة:

تم تطوير استبيان موجه لأعضاء هيئة التدريس لقياس آرائهم حول فاعلية نظم ضمان الجودة في مؤسساتهم، ومدى انعكاسها على أدائهم الأكاديمي والمهني. تصميم أداة الدراسة (الاستبيان): اعتمد الباحث على استبانة تم بناؤها بالرجوع إلى الأدبيات النظرية والدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بأنظمة ضمان الجودة والأداء الأكاديمي (مثل دراسة الطحان، 2020؛ Al-Khathlan, 2021؛ Godfrey, 2019 & Juran).

#### حساب صدق وثبات الأداة

- **صدق الأداة :** للحصول على الصدق الظاهري أو المنطقي للاستبانة، تم عرض الصورة الأولية إلكترونياً على مجموعة من أساتذة جامعات (عدن- أبين- تعز- صنعاء - لحج) في تخصص مناهج وطرائق التدريس، وعددهم (22) محكماً، طلب منهم إبداء آراءهم وملاحظاتهم حول:
  - مناسبة صياغة الفقرة (الصلاحية اللغوية للفقرة).
  - مدى ارتباط الفقرة بالمحور المنتمية إليه.
  - التعديل أو الإضافة المناسبة، وإبداء أي مقترحات يرونها مناسبة.
  - اقتراح مجالات وفقرات أخرى.
- بعد استكمال جمع القوائم من المحكمين، تم تفريق وتحليل نتائج التحكيم على النحو الآتي:
  - تم الإبقاء على جميع المحاور/الفقرات التي حصلت على نسبة موافقة (75%) وما فوق.
  - تم تعديل أو إعادة صياغة بعض الفقرات، في ضوء ملاحظات السادة المحكمين، نظراً لعدم صلاحية صياغتها اللغوية.
  - إخراج الاستبانة في صورتها النهائية بعد إعادة ترتيبها، حيث اشتملت على؛ خمسة محاور، و(35) فقرة انظر جدول (2) مكونات الاستبانة.

جدول (2) يبين محاور الاستبيان وعدد فقراته في صورته النهائية.

م	المحور	عدد الفقرات
1	مدى تطبيق معايير ضمان الجودة	7
2	فعالية تطبيق نظم الجودة على أداء أعضاء هيئة التدريس	7
3	التحديات التي تواجه تطبيق نظم الجودة	7
4	دور القيادة الجامعية في دعم تطبيق نظم الجودة	7
5	مقترحات لتحسين نظم ضمان الجودة	7
المجموع	(5) محاور	35

صدق المحتوى: تم التأكد من أن فقرات الاستبانة تغطي جميع أبعاد الظاهرة موضوع الدراسة.



### ● حساب معامل الثبات:

تم استخراج معامل ثبات الاستبانة عن طريق معامل " ألفا كرو نباخ (Cronbach's Alpha) (α) وهو من أهم مقاييس الاتساق الداخلي للاستبيان والذي يربط ثبات الاستبيان بثبات بنوده، وبحسب ألفا كرو نباخ إن زيادة نسبة تباينات البنود بالنسبة للتباين الكلي يؤدي إلى انخفاض معامل الثبات (القصاص، 2007م: 341) تم التحقق من دلالة ثبات أداة الدراسة باستخدام معادلة كرو نباخ ألفا للاتساق الداخلي على عينة استطلاعية (ن=30)، ويبين الجدول (3) معاملات ثبات المقياس:

جدول رقم (3) يبين معامل ألفا كرو نباخ (Cronbach's Alpha) (α) لقياس ثبات أداة الدراسة

م	المعيار	عدد المؤشرات	معامل الثبات	الدلالة
1.	مدى تطبيق معايير ضمان الجودة	7	0.785	0.01
2.	فعالية تطبيق نظم الجودة على أداء أعضاء هيئة التدريس	7	0.807	0.01
3.	التحديات التي تواجه تطبيق نظم الجودة	7	0.856	0.01
4.	دور القيادة الجامعية في دعم تطبيق نظم الجودة	7	0.831	0.01
5.	مقترحات لتحسين نظم ضمان الجودة	7	0.842	0.01
	الإجمالي	35	0.865	0.01

يتضح من الجدول (3) أن معامل الثبات العام عالٍ حيث بلغ (0.865)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات مرتفعة يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للبحث.

وبعد التأكد من سلامة الأداة ومناسبتها للتطبيق الميداني، قام الباحثان بتوزيع الاستبانة على عينة الدراسة إلكترونياً وورقياً.

### مقياس الحكم على تقدير استجابات عينة الدراسة:

استخدمت الدراسة مقياس خماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، لا أوافق بشدة)؛ لتقدير مستوى تطبيق نظم ضمان الجودة في الجامعات اليمنية، وفقاً لمقياس الأداء المدرج الذي أعد لهذا الغرض، حيث أعطيت الدرجة (1) لتقدير منخفض، والدرجة (2) لتقدير متوسط، والدرجة (3) لتقدير عالي.

تم وضع نظام للحكم على تقدير استجابات عينة الدراسة وفقاً لاستجاباتها عن عبارات المقياس اللفظي إلى أوزان تقديرية بالدرجات وفقاً لما يلي:

$$\text{طول الفئة} = \text{المدى} \div \text{عدد الفئات} = 5 \div 4 = 1.333$$

وبناءً على طول الفئة تم تصنيف المتوسطات الحسابية، وفقاً لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية لمستوى تطبيق مجالات نظم ضمان الجودة والمؤشرات الفرعية لها كما في الجدول الآتي:

جدول (4) يبين مقياس الحكم على استجابات عينة الدراسة

التقدير	المتوسطات الحسابية
منخفض	من 1 - 2.33
متوسط	من 2.34 - 3.66
عالي	من 3.67 - 5

الأساليب الإحصائية: تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات باستخدام الإحصاءات الوصفية (المتوسطات، الانحرافات المعيارية)، واختبار (t-test)، وتحليل التباين الأحادي (ANOVA).

### نتائج الدراسة ومناقشتها:

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول: والذي ينص على؛ ما مدى تطبيق نظم ضمان الجودة في الجامعات اليمنية؟ تم الكشف عن مستوى تطبيق نظم ضمان الجودة في الجامعات اليمنية، وفق تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمؤشرات هذا المجال، وذلك بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للحكم عن مستوى التطبيق، والجدول (5) يبين ذلك

جدول (5) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تطبيق نظم ضمان الجودة في الجامعات اليمنية

م	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى التوفر
1.	توجد رؤية ورسالة واضحة للكلية والقسم العلمي.	3.29	1.03	3	متوسط
2.	يتم الالتزام بمعايير الاعتماد الأكاديمي في إعداد الخطط الدراسية.	3.80	.426	1	عالي

3.	يتم تحديث المناهج الدراسية بشكل دوري بناءً على ملاحظات الجودة.	3.67	1.12	2	عالٍ
4.	يتم تدريب أعضاء هيئة التدريس على مفاهيم ومعايير ضمان الجودة.	2.71	.831	6	متوسط
5.	توجد آليات لتقويم الأداء الأكاديمي والإداري في الكلية.	3.40	1.251	4	متوسط
6.	يتم إشراك أعضاء هيئة التدريس في أنشطة التقييم الذاتي والمؤسسي.	2.63	.693	7	متوسط
7.	تُستخدم نتائج التقييم في تحسين البرامج الأكاديمية.	2.95	1.22	5	متوسط
	المحور ككل	3.23	1.332		متوسط

يتبين من الجدول (5) أن:

- المتوسط الحسابي العام للمحور الأول (3.23) بمستوى توفر متوسط .
- أعلى متوسط حسابي في كان للفقرة (2) الالتزام بمعايير الاعتماد الأكاديمي (3.80) ، تليها الفقرة (3) تحديث المناهج الدراسية (3.67) ، بينما كان أقل متوسطي للفقرة ( 6) إشراك الأعضاء في التقييم الذاتي (2.7) ، والفقرة (4) تدريب أعضاء هيئة التدريس (2.63) .
- أظهرت النتائج أن مستوى تطبيق نظم ضمان الجودة في الجامعات اليمنية جاء بدرجة متوسطة، مما يشير إلى وجود جهود لكنها ما زالت غير كافية لمواكبة متطلبات الاعتماد الأكاديمي.
- تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة المرزوقي (2022) التي وجدت أثرًا إيجابيًا لتطبيق معايير الجودة داخل جامعة صنعاء، وكذلك مع دراسة الغامدي (2021) التي رصدت مساهمة ملحوظة لنظم الجودة في تطوير الأداء الأكاديمي ، كما تتماشى مع توصيات دراسة مرعي وعساف (2025) حول الحاجة إلى توسيع التقييم النوعي وتبني مصادر تغذية راجعة متعددة .

**النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني:** والذي ينص على؛ فعالية تطبيق نظم الجودة في تحسين أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية ؟

تم الكشف عن مستوى فاعلية تطبيق نظم ضمان الجودة في الجامعات اليمنية ، وفق تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمؤشرات هذا المجال، وذلك بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للحكم عن مستوى التطبيق ، والجدول (6) يبين ذلك

**جدول (6) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال فاعلية تطبيق نظم الجودة في تحسين أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية**

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى التوفر
8.	ساهم تطبيق الجودة في تحسين أساليب التدريس لدي.	3.67	1.03	3	عالٍ
9.	أصبح إعداد المقررات أكثر تنظيمًا ووضوحًا.	3.88	.426	1	عالٍ
10.	أتابع بشكل أفضل تحقيق مخرجات التعلم.	3.32	1.12	5	متوسط
11.	ازدادت مشاركتي في الأنشطة الدراسية والندوات والمؤتمرات العلمية.	2.43	.831	7	متوسط
12.	أدى تطبيق الجودة إلى زيادة وعيي بالمسؤولية الأكاديمية والمساهمة في تحقيق أهداف الجامعة التي أعمل فيها.	3.74	1.251	2	عالٍ
13.	أصبحت أكثر حرصًا على التقييم المستمر للطلاب.	2.93	.693	6	متوسط
14.	أثر نظام الجودة إيجابيًا على تطوري المهني وتقديري بأخلاقيات المهنة.	3.52	1.22	4	متوسط
	المحور ككل	3.36	1.03		متوسط

يتبين من الجدول (6) أن:

- المتوسط الحسابي العام للمحور الثاني (3.36) بمستوى توفر متوسط .

- أعلى متوسط حسابي في المحور الثاني كان للفقرة (9) إعداد المقررات أكثر تنظيمًا (3.88)، وقله للفقرة (11) ازدادت مشاركتي في الأنشطة البحثية والندوات (2.42).

أظهرت النتائج أن التزام أعضاء هيئة التدريس كان في حدود متوسطة، مع تفاوت بين الجامعات الحكومية والخاصة. تتفق هذه النتيجة مع المرزوقي دراسة مرعي، وعساف (2025) التي بينت أن درجة التزام أعضاء هيئة التدريس ترتبط بدرجة الدعم المؤسسي والتدريب الذي يتلقونه وجود تأثير إيجابي متوسط على عناصر مثل تنظيم إعداد المقررات وحرص على التقييم المستمر.

وتختلف هذه النتائج مع المرزوقي (2022) الذي وجد أثراً إيجابياً خاصة في التخطيط للتدريس وتقييم الطلاب، كما تتباين مع نتائج دراسة البطري (2020) التي أشارت إلى معوقات مادية وإدارية تمنع تنشيط الدراسة العلمي. أي أن النظم قد تحسن الجوانب التنظيمية والتدريسية أكثر من تحفيز الدراسة العلمي إن لم تدعم بموارد وحوافز مناسبة.

. **النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث:** والذي ينص على؛ ما أبرز التحديات التي تواجه تطبيق نظم الجودة في الجامعات اليمنية؟

تم الكشف عن أبرز التحديات التي تواجه تطبيق نظم الجودة في الجامعات اليمنية، وفق تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمؤشرات هذا المجال، وذلك بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للحكم عن مستوى التطبيق، والجدول (7) يبين ذلك

**جدول (7) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال التحديات التي تواجه تطبيق نظم الجودة في الجامعات اليمنية**

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة %	مستوى التوفر
15.	ضعف الوعي بأهمية ضمان الجودة لدى بعض أعضاء هيئة التدريس.	3.55	.743	5	متوسط
16.	قلة الدعم الإداري والمالي لتنفيذ برامج الجودة.	3.68	.872	4	عالٍ
17.	نقص الكوادر المؤهلة في مجال الجودة والاعتماد الأكاديمي.	3.22	.967	7	متوسط
18.	مقاومة التغيير من قبل بعض أعضاء الهيئة التدريسية.	45.3	.673	6	متوسط
19.	ضعف البنية التحتية والتقنية اللازمة لتطبيق معايير الجودة.	3.84	.993	2	عالٍ
20.	غياب نظام حوافز مرتبط بتطبيق الجودة.	4.25	1.020	1	عالٍ
21.	عدم وضوح آليات التقييم والتقويم داخل المؤسسات.	3.80	.817	3	عالٍ
	المحور ككل	3.68	.743		عالٍ

يتبين من الجدول (7) أن:

- المتوسط الحسابي العام للمحور الثالث (3.68) بمستوى توفر عالٍ.
- أعلى متوسط حسابي في المحور الثالث كان للفقرة (20) غياب نظام حوافز (3.84)، والفقرة (19) ضعف البنية التحتية والتقنية (3.84)، وقله للفقرة (18) نقص الكوادر المؤهلة (45.3)، والفقرة (17) مقاومة التغيير (3.22). أظهرت الدراسة أن أهم المعوقات هي: ضعف البنية التحتية، ضعف الإمكانيات المادية، قلة الكفاءات المؤهلة، غياب الدعم المؤسسي الكافي، وغياب نظام الحوافز. وهذه النتيجة متوافقة تمامًا مع دراسة البطري (2020)، ودراسة العامري (2015) التي أظهرت أن التحديات البنيوية والتنظيمية تمثل العائق الأكبر أمام نجاح نظم الجودة، وهذه النتيجة أكدتها بعض الدراسات الإقليمية مثل دراسة (Ayaz & Ramzan 2020) التي أشارت إلى أن الموارد والتطبيق العملي يمثلان عائقًا في كثير من المؤسسات.

**النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرابع:** والذي ينص على؛ ما دور القيادة الجامعية في دعم تطبيق نظم الجودة في الجامعات اليمنية؟

تم الكشف عن دور القيادة الجامعية في دعم تطبيق نظم الجودة في الجامعات اليمنية، وفق تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمؤشرات هذا المجال، وذلك بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للحكم عن مستوى التطبيق، والجدول (8) يبين ذلك

**جدول (8) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال دور القيادة الجامعية في دعم تطبيق نظم الجودة في الجامعات اليمنية**

م	العبرة	المتوسط الحسابي	المتوسط المعياري	الترتيب	مستوى التوفر
22.	تولي القيادة الجامعية اهتمامًا فعليًا بتطبيق معايير ضمان الجودة.	3.53	0.887	2	متوسط
23.	توفر القيادة التدريب والدعم الفني اللازم لأعضاء هيئة التدريس.	2.82	0.972	5	متوسط
24.	تسعى الإدارة إلى بناء ثقافة مؤسسية قائمة على الجودة.	62.3	1.039	1	متوسط
25.	يتم تخصيص ميزانية محددة لأنشطة ضمان الجودة.	2.75	1.035	6	متوسط
26.	تشجع القيادة على المبادرات التي تدعم التحسين المستمر.	3.11	0.925	3	متوسط
27.	تشارك القيادة بفعالية في عمليات التقييم الذاتي والاعتماد الأكاديمي.	2.93	1.015	4	متوسط
28.	تعمل القيادة على إزالة المعوقات التي تعيق تطبيق الجودة.	2.68	1.018	7	متوسط
	المحور ككل	2.78	0.866		متوسط

يتبين من الجدول(8) أن:

- المتوسط الحسابي العام للمحور الرابع (2.78) بمستوى توفر متوسط .
- أعلى متوسط حسابي في المحور الرابع كان للفقرة (24) تسعى الإدارة إلى بناء ثقافة مؤسسية(3.62) والفقرة(22) اهتمام القيادة بالجودة (3.53), وأقله للفقرة (25) تخصيص ميزانية محددة (2.75), والفقرة ( 28) إزالة المعوقات التي تعيق تطبيق الجودة(2.68). يتبين من ذلك أن الموارد والإمكانات الداعمة ضعيفة، خاصة في الجامعات الحكومية، مما يحد من القدرة على التطبيق الفعال لأنظمة الجودة.
- تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة كلاً من: ريجاسا (Regassa,2024), المرزوقي (2022), الذين أشارت نتائجهما إلى أن مؤسسات التعليم العالي الخاصة تمتلك هيكل ضمان جودة أوضح وتواصل أكثر فعالية.

**النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الخامس:** والذي ينص على؛ ما مقترحات لتحسين نظم ضمان الجودة في الجامعات اليمنية في الجامعات اليمنية؟

تم الكشف عن مقترحات تحسين نظم ضمان الجودة في الجامعات اليمنية , وفق تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمؤشرات هذا المجال, وذلك بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للحكم عن مستوى التطبيق , والجدول (9) يبين ذلك

**جدول (9) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال مقترحات لتحسين نظم ضمان الجودة في الجامعات اليمنية**

م	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى التوفر
29.	تكثيف ورش العمل التدريبية في مجال الجودة لأعضاء هيئة التدريس.	3.85	1.19	1	عالٍ
30.	إشراك الطلبة في تقييم جودة العملية التعليمية.	3.30	1.27	7	متوسط
31.	تطوير نظام حوافز لتشجيع الالتزام بمعايير الجودة.	3.84	1.22	2	عالٍ
32.	تبني آليات تقييم إلكترونية شفافة وموضوعية.	3.50	1.18	3	متوسط
33.	تفعيل مكاتب ضمان الجودة بالكلية وتوفير الكوادر المتخصصة.	3.47	1.32	4	متوسط
34.	تعزيز الشراكة بين الجامعات (الحكومية والخاصة) لتبادل الخبرات في الجودة.	3.32	0.729	6	متوسط
35.	إنشاء قاعدة بيانات مركزية لمتابعة وتقييم الأداء الأكاديمي.	3.35	0.529	5	متوسط
	المحور ككل	3.511	0.857		متوسط

يتبين من الجدول(9) أن:

- المتوسط الحسابي العام للمحور الخامس (3.511) بمستوى توفر متوسط .

- أعلى متوسط حسابي في المحور الخامس كان للفقرة (29) تكثيف ورش العمل التدريبية (3.85) , تليها الفقرة (31) تطوير نظام حوافز (3.84), وأقله للفقرة (34) تعزيز الشراكة بين الجامعات, والفقرة (30) إشراك الطلبة في التقييم (3.30) بمستوى توفر متوسط..

**نتائج الإجابة عن السؤال السادس** والذي ينص على انه: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في فاعلية وكفاءة تطبيق نظم الجودة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تبعاً لمتغيرات (الجنس, نوع الجامعة, الرتبة العلمية)؟  
للإجابة عن هذا السؤال تم صياغة ثلاثة فروض فرعية, وقام الباحثون باختبار صحة هذه الفروض على النحو التالي:  
**الفرض الأول** والذي ينص على انه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الفاعلية والكفاءة لتطبيق نظم الجودة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تبعاً لمتغير الجنس (ذكر, أنثى).  
لاختبار صحة هذا الفرض استخدم الباحثون اختبار (t) لعينتين مستقلتين Independent Samplest والجدول (10) يوضح النتائج :

**جدول (10) يبين نتائج Independent Samples t-test للفروق حسب الجنس (ذكور / إناث).**

المحاور	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (t)	الدلالة Sig	الدلالة
مدى تطبيق توفر نظم الجودة	ذكور	142	3.45	1.2974	218	1.013	.312	غير دال
	إناث	78	3.27	1.121				
فاعلية نظم الجودة في تحسين أداء أعضاء هيئة التدريس.	ذكور	142	3.50	.9865	218	.929	.354	غير دال
	إناث	78	3.37	1.065				
التحديات التي تواجه تطبيق نظم الجودة.	ذكور	142	3.58	1.032	218	.970	.333	غير دال
	إناث	78	3.36	1.039				
دور القيادات الجامعية في دعم تطبيق نظم ضمان الجودة.	ذكور	142	2.93	.83677	218	-.608	.544	غير دال
	إناث	78	3.01	.9990				
مقترحات تحسين نظم ضمان الجودة	ذكور	142	3.45	1.094	218	.135	.972	غير دال
	إناث	78	3.46	1.009				
الإجمالي	ذكور	142	3.46	.938	218	.749	.455	غير دال
	إناث	78	3.36	.9096				

يتضح من الجدول (10) أن جميع قيم الدلالة الإحصائية (Sig) أكبر من (0.05) ، مما يشير إلى أن الفروق بين متوسطات استجابات الذكور والإناث غير معنوية إحصائياً. وبذلك يتم قبول الفرض الصفري الفائق : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات العينة في الفاعلية والكفاءة لتطبيق نظم الجودة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تبعاً لمتغير الجنس (ذكر, أنثى).

تشير هذه النتيجة إلى أن اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو موضوع الدراسة متقاربة, وأن الجنس لا يشكل عاملاً مؤثراً في تقييمه لمستوى تطبيق نظم الجودة. ويمكن إرجاع ذلك إلى أن السياسات الأكاديمية والإجراءات المؤسسية المتعلقة بالجودة يتم تطبيقها بشكل موحد وممنهج على جميع أعضاء الهيئة التدريسية بغض النظر عن الجنس. كما أن البرامج التدريبية وورش العمل التي تعقد لتعزيز ثقافة الجودة تكون شاملة للجميع، مما يؤدي إلى تكوين إدراك متجانس تجاه ممارسات الجودة بين الذكور والإناث.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة السبيعي (2024) التي لم تسجل وجود فروق دالة إحصائية في اتجاهات في تقديرات أعضاء هيئة التدريس نحو الجودة تعزى إلى متغير الجنس. في المقابل تتعارض هذه النتيجة مع نتيجة دراسة البطري (2020) التي أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في بعض الجوانب المرتبطة بالجودة لصالح الذكور، وهو اختلاف قد يعزى إلى طبيعة العينة أو البيئة المؤسسية التي أجريت فيها تلك الدراسة.

**الفرض الثاني** والذي ينص على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الفاعلية والكفاءة لتطبيق نظم الجودة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تبعاً لمتغير نوع الجامعة (حكومي, خاص).  
لاختبار صحة هذا الفرض استخدمت الباحثة اختبار (t) لعينتين مستقلتين والجدول (11) يوضح النتائج :



جدول ( 11 ) يبين نتائج اختبار Independent Samples t-test للفروق حسب الجامعة (حكومي/خاص).

المحاور	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (t)	مستوى الدلالة Sig	الدلالة
مدى تطبيق توفر نظم الجودة	حكومي	172	3.4314	1.066	218	.473	.637	غير دال
	خاص	48	3.3496	1.507				
فاعلية نظم الجودة في تحسين أداء أعضاء هيئة التدريس	ذكور	172	3.5345	1.008	218	1.286	.200	غير دال
	حكومي	48	3.3545	1.011				
التحديات التي تواجه تطبيق نظم الجودة	خاص	172	3.5140	1.09	218	1.014	.312	غير دال
	حكومي	48	3.3675	1.09				
دور القيادات الجامعية في دعم تطبيق نظم ضمان الجودة	خاص	172	2.8146	.860	218	-3.24	.001	دال
	حكومي	48	3.2092	.879				
مقترحات تحسين نظم ضمان الجودة	خاص	172	3.4016	.9875	218	-.761	.448	غير دال
	حكومي	48	3.5138	1.185				
الإجمالي	خاص	172	3.4573	.8301	218	.499	.618	غير دال
	حكومي	48	3.3934	1.065				

كشفت نتائج الجدول (11) عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة في الجامعات الحكومية والخاصة في معظم محاور الدراسة، باستثناء محور "دور القيادات الجامعية" حيث سجلت فروق دالة إحصائية لصالح الجامعات الخاصة، يعكس تقارب النتائج في معظم المحاور وجود مستوى متماثل من الاهتمام بتطبيق نظم الجودة في كلا النوعين من الجامعات. أما تفوق الجامعات الخاصة في محور "دور القيادات الجامعية" فيعزى على الأرجح إلى طبيعتها التنافسية وحرصها على ترسيخ مكانتها في العلمية والأكاديمية، وهذا ما يدفع قياداتها إلى إظهار التزام واضح وداعم مرئي لسياسات الجودة كاستراتيجية لبناء السمعة والثقة لدى الطلبة وأولياء الأمور والمجتمع، بينما يظل التزام أعضاء هيئة التدريس بمعايير الجودة متقارباً بين الطرفين في الجوانب الأخرى، وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتيجة دراسة ريجاسا (Regassa, 2024) التي أشارت إلى أن الجامعات الخاصة تمتلك هيكل ضمان جودة أوضح وتواصل أكثر فعالية، بينما تختلف عن نتائج دراسة اياز ورمضان (Ayaz & Ramzan 2020) والتي لم تظهر أي فرق جوهري يعزى لمتغير الجامعة (خاص، حكومي).

**الفرض الثالث** والذي ينص على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الفاعلية والكفاءة لتطبيق نظم الجودة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تبعاً لمتغير الرتبة العلمية (معيد، مدرس، أ. مساعد، أ. مشارك، أستاذ).  
لاختبار صحة هذا الفرض، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA كما هو موضح بالجدول ( 12 ):

جدول ( 12 ) يبين نتائج اختبار ANOVA للفروق بالنسبة لمتغير الرتبة العلمية (معيد، مدرس، أ. مساعد، أ. مشارك، أستاذ).

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة	الدلالة
مدى تطبيق توفر نظم الجودة	بين المجموعات	3.436	4	.859	.549	.700	غير دال
	داخل المجموعات	341.17	218	1.565			
	الإجمالي	344.60	222				
فاعلية نظم الجودة في تحسين أداء أعضاء هيئة التدريس	بين المجموعات	4.127	4	1.032	1.011	.403	غير دال
	داخل المجموعات	221.52	217	1.021			
	الإجمالي	225.65	221				

غير دال	.612	.672	.736	4	2.943	بين المجموعات	التحديات التي تواجه تطبيق نظم الجودة
			1.094	218	238.56	داخل المجموعات	
				222	241.50	الإجمالي	
غير دال	.744	.489	.388	4	1.551	بين المجموعات	دور القيادات الجامعية في دعم تطبيق نظم ضمان الجودة
			.793	218	172.76	داخل المجموعات	
				222	174.32	الإجمالي	
غير دال	.744	.488	.559	4	2.234	بين المجموعات	مقترحات تحسين نظم ضمان الجودة
			1.144	218	249.28	داخل المجموعات	
				222	251.51	الإجمالي	
غير دال	.822	.381	.329	4	1.314	بين المجموعات	الإجمالي
			.862	218	187.85	داخل المجموعات	
				222	189.16	الإجمالي	

أظهرت نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي في الجدول (12) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ( $\alpha \geq 0.05$ ) بين متوسطات استجابات أفراد العينة تبعاً للدرجة العلمية في جميع محاور الدراسة (مدى تطبيقها، وفعاليتها، تحدياتها، دور قيادات الجامعات، مقترحات تحسينها)، وبذلك يتم قبول الفرض الصفري القائل: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات العينة في الفاعلية والكفاءة لتطبيق نظم الجودة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تبعاً لمتغير الدرجة العلمية (معيد، مدرس، أ. مساعد، أ. مشارك، أستاذ).

تدل هذه النتيجة على أن الرتبة العلمية لا تؤثر على تصورات أعضاء هيئة التدريس حول تطبيق نظم الجودة. ويُعزى ذلك إلى أن اللوائح والأنظمة، وآليات التقييم، ومتطلبات الاعتماد تمثل إطاراً موحداً يخضع له جميع الأعضاء بغض النظر عن درجاتهم العلمية أو خبراتهم، مما يخلق وعياً جماعياً وإدراكاً متقارباً لأهمية ومستوى تطبيق هذه النظم.

تتفق هذه النتيجة مع نتائج عدد من الدراسات مثل دراسة البطري (2020)، ودراسة العامري (2015)، واللذان أكدتا على عدم وجود تأثير يذكر للدرجة العلمية على إدراك أعضاء هيئة التدريس لمتطلبات الجودة، بينما تتعارض مع بعض الدراسات المحدودة، مثل ما أشارت إليه دراسة السبيعي (2024) من أن الأساتذة ذوي الرتب الأعلى (أساتذة) يكونون أكثر وعياً ونقداً لإجراءات الجودة نظراً لخبرتهم الأطول ومشاركتهم في اللجان الأكاديمية.

#### الاستنتاجات

1. تؤكد النتائج أن نظم ضمان الجودة تسهم بفاعلية في تحسين كفاءة الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس، خصوصاً في الجامعات التي تتبنى نهجاً مؤسسياً واضحاً في الجودة.
2. تظهر الفجوة بين الجامعات الحكومية والخاصة أن مرونة الإدارة والتمويل تلعب دوراً حاسماً في مستوى فاعلية نظم الجودة.
3. يمثل ضعف ثقافة الجودة والتدريب المستمر أبرز العوائق أمام تحقيق الفاعلية المرجوة للنظم.
4. تؤكد النتائج ضرورة تعزيز الدور القيادي للجامعات الحكومية في ترسيخ مفاهيم الجودة وربطها بالترقيات والتقويم المهني لأعضاء هيئة التدريس.
5. تضيف الدراسة الحالية بعداً مقارناً جديداً في البيئة اليمنية يعزز القيمة العلمية في مجال دراسات الجودة الأكاديمية، ويفتح أفاقاً لبحوث مستقبلية حول فاعلية هذه النظم في مجالات أخرى.

#### التوصيات والمقترحات

بناءً على ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج، تقدم الدراسة التوصيات الآتية:

- تعزيز وتفعيل دور القيادات الجامعية في الجامعات الحكومية وزيادة مشاركتها الداعمة والمرئية في عمليات تطوير الجودة، والاستفادة من النموذج المطبق في الجامعات الخاصة في هذا المجال.
- تصميم وتنفيذ برامج تدريبية وتوعوية شاملة حول نظم الجودة وآليات تطبيقها، تستهدف جميع أعضاء هيئة التدريس دون تمييز الجنس أو الدرجة العلمية، لضمان ثقافة جودة موحدة.
- تطوير آليات رقابية موحدة وشفافة لمراقبة تطبيق معايير الجودة بشكل عادل ومستمر في جميع الجامعات (الحكومية والخاصة)، لضمان استدامة الممارسات الجيدة.
- تنظيم حلقات نقاشية وورش عمل بين أعضاء هيئة التدريس من مختلف الرتب الأكاديمية لتبادل الخبرات والممارسات الفضلى في مجال الجودة، مما يعزز الوعي الجماعي.
- الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في تطبيق نظم الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية، وخاصة تلك التي تركز على دور القيادة في قيادة التغيير.
- دعم الكليات الحكومية بالموارد والبنية التحتية وتخفيف الإجراءات البيروقراطية.
- تبني المقترحات ذات الأولوية مثل تطوير نظام الحوافز وتكثيف الدورات التدريبية.
- تطوير نموذج تقييم متكامل لقياس فاعلية الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس وفق معايير الجود.
- دراسة مقارنة بين الأساليب التدريسية التقليدية والحديثة وأثرها على جودة التعليم الجامعي في ظل تطبيق نظم الجودة.
- تحليل أثر أساليب القيادة الأكاديمية واستراتيجيات الإدارة الجامعية على تطبيق نظم الجودة ورفع كفاءة التعلم لدى الطلاب.
- أجراء دراسات مماثلة للدراسة الحالية على عينات مختلفة وفي بيئات تعليمية مختلفة.

#### المراجع باللغة العربية:

1. البطري، م. ص. ح. (2020). معوقات تطبيق معايير الجودة الشاملة بجامعة صعدة. مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية، 1(4)، 1-25.
2. حسن، م. (2017). القيادة الأكاديمية وتطبيق الجودة في الجامعات. مجلة القيادة التربوية، 7(1)، 99-120.
3. حمدان، ر. (2018). مقترحات لتطوير نظم الجودة في الجامعات اليمنية. عدن: دار الطباعة الجامعية.
4. جابر، س. (2021). استراتيجيات تحسين الاعتماد الأكاديمي. عمان: دار الكتاب الجامعي.
5. الجبوري، ع. (2020). ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات العربية. عمان: دار الفكر.
6. زيدان، أ. (2022). الجودة الشاملة وأثرها على الدراسة العلمي الجامعي. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
7. السبيعي، ه. م. (2024). أثر استخدام نظم التعليم الإلكتروني على تحسين جودة التعليم في الجامعات السعودية. مجلة علمية محكمة، 73(7)، 199-225.
8. السالمي، ع. س. (2017). واقع تطبيق نظام الجودة في الجامعات العمانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. مجلة التربية، جامعة السلطان قابوس، 28(4)، 201-223.
9. السالمي، ن. (2020). أثر نظم الجودة على تحسين أداء أعضاء هيئة التدريس. مجلة العلوم التربوية، 33(1)، 144-163.
10. الشيخ، ف. (2019). تحديات ضمان الجودة في التعليم الجامعي بالدول النامية. بيروت: المركز التربوي العربي.
11. العامري، ع. ع. (2015). معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة صنعاء بالجمهورية اليمنية. مجلة أبحاث، 4(4)، 71-296. <https://ojs.abhathye.com/index.php/OJSABAHATH-YE/article/view/296>
12. عبد الرحمن، أ. (2021). كفاءة الأداء الأكاديمي في التعليم العالي: المفاهيم والمقاييس. دار المسيرة للنشر.
13. عبدالرحمن، م. (2018). واقع تطبيق معايير الجودة في الجامعات العربية. مجلة التربية، 12(3)، 55-72.
14. العتيبي، س. (2019). إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي. الرياض: دار الزهراء.
15. عليان، س. م. (2016). العلاقة بين الالتزام بمعايير الجودة والرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية. مجلة دراسات: العلوم التربوية، الجامعة الأردنية، 43(3)، 317-345.
16. الكندي، ع. (2021). دور القيادات الجامعية في دعم نظم الجودة. مجلة الجامعات العربية، 18(4)، 201-222.
17. نوال، س. (2016). تطبيقات نظام الأيزو 9000 والإدارة بالجودة الشاملة: بين التكامل والاختلاف. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - الجزائر، العدد 23. متاح على الرابط: <https://asjp.cerist.dz/en>
18. مراد، س. (2021). تحديات تطبيق الجودة في التعليم العالي. مجلة البحوث التربوية، 14(2)، 88-104.
19. مرعي، ز.، وعساف، م. (2025). مدى فاعلية نظم تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي الحكومية ودوره في تحسين الأداء المؤسسي. مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، 10(1)، 109-138. <https://journal.pass.ps>

20. الهيثمي، ع. ر. (2020). تقييم فاعلية نظام ضمان الجودة في الجامعات العربية: دراسة تحليلية. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، 13(2)، 55-72.
21. يوسف، خ. (2020). معوقات تطبيق الجودة في الجامعات. مجلة التعليم العالي، 25(2)، 66-85.

#### باللغة الإنجليزية

22. Aljaffan, A. H.(2017) A Review of the Tripartite Model Linking Associations between TQM, Organizational Learning, and Performance. International Business Research, 10(8).
23. Ayaz, S. R.K., & Ramzan, M. (2020). A Study on the Quality Assurance Practices being Adopted in Public and Private Universities of Punjab, Pakistan. Global Regional Review, V(I), 460-470. doi:10.31703/grr.2020(V-I).49. : [http://dx.doi.org/10.31703/grr.2020\(V-I\).49](http://dx.doi.org/10.31703/grr.2020(V-I).49)
24. Brennan, J & ,Shah, T. (2013). Quality assessment and institutional change: Experiences from 14 countries. Higher Education, 44(3), 573–592. <https://doi.org/10.1007/s10734-002-0004-9>.
25. Galetto, M., Franceschini, F, & Mastrogiacomio, L. (2000) **ISO 9001 certification and corporate performance of Italian companies**. International Journal of Quality & Reliability Management, 34(2).
26. Harvey, L & ,Green, D. (2010 ) Defining quality in Higher Education, 3(3), 9–34 . <https://doi.org/10.1080/1353832980030302>.
27. Materu, P., & Righetti, P. (2010). Quality assurance in subSaharan Africa. Research in Comparative and International Education, 5(1), 3–17.
28. Quality Assurance Agency for Higher Education. (2020). UK quality code for higher education . <https://www.qaa.ac.uk/quality-code>.
29. Regassa,f.(2024) Comparative Study of Quality Assurance Practices in Public and Private Universities in Addis Ababa Journal of the Faculty of Education and Behavioral Studies Addis Ababa University <https://etd.aau.edu.et/server/api/core/bitstreams/128995dd-e722-4225-baa4-341dcac7580c/content>.
30. Smith, J. A & ,Jones, B. K. (2021 ).(Beyond compliance: Effective faculty development in quality assurance frameworks. Journal of Higher Education Policy and Management, 43(5), 512–528 <https://doi.org/10.1080/1360080X.2021.192533>
31. Srikanthan, G & ,Dalrymple, J. F .(2007) .A conceptual overview of a holistic model for quality in higher education. International Journal of Educational Management, 21(3), 173–193. <https://doi.org/10.1108/095135407 . 10738647>
32. UNESCO. (2015) ). Quality assurance and accreditation: A glossary of basic terms and definitions. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization . <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf000023241>
33. World Bank. (2020). The toll of war: Theeconomic and social consequences of the conflict in Yemen. World Bank Group . <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents>>

#### Compliance with ethical standards

##### *Disclosure of conflict of interest*

The authors declare that they have no conflict of interest.

**Disclaimer/Publisher's Note:** The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **LJERE** and/or the editor(s). **LJERE** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.